يتم تقييم وضعية طالب اللجوء بشكل فردي – إن العلم باعتناق الديانة المسيحية في البلد الأصلي لا يُعتبر أساساً للحماية الدولية بشكل آلي

أصدرت المحكمة الإدارية العليا (KHO) في شباط/فبراير 2019 قراراً بإعادة قضية طالب اللجوء الذي اعتنق الديانة المسيحية إلى دائرة الهجرة للنظر بها وذلك لأسباب من بينها أن معلومة اعتناق طالب اللجوء الديانة المسيحة قد وصلت إلى بلده الأصلي أفغانستان. ولقد شاع كلام بأن الأمر يتعلق بقرار بعيد المدى يمكن أن يبدل عملية اتخاذ القرار بشأن طلبات اللجوء، لكن ينبغي التنويه هنا بأن هذا القرار لا يأتي بتغيرات كبيرة في عملية اتخاذ قرارات طلبات اللجوء.

وحتى قبل قرار المحكمة الإدارية العليا، كان المسار الذي انتهجته دائرة الهجرة هو التحقق مما إذا كانت معلومة اعتناق الديانة المسيحية قد وصلت إلى أفغانستان وتقييم ما إذا كان ذلك يمكن أن يسبب خطراً على مقدم الطلب. إن الارتداد عن الإسلام في أفغانستان واعتناق الديانة المسيحية يمكن أن يشكل لطالب اللجوء حاجة للحماية الدولية.

ومع ذلك، يتم في عملية اتخاذ قرار اللجوء تقييم ما إذا كان الشخص المعني معرضاً لخطر الاضطهاد أو الأذى الجدّي إذا عاد إلى بلده الأصلي، وذلك بشكل فردي في كل حالة على حدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقييم ما إذا كان مقدم الطلب يمكن أن يقيم في مكان آخر من بلده الأصلي إذا كان يتعرض في منطقة سكنه الأصلية لخطر الاضطهاد أو الأذى الجدّي.

وإضافة لما تقدم، فقد أثر في قرار المحكمة الإدارية العليا عديد من الاعتبارات الأخرى خلاف المعرفة باعتناق الديانة المسيحية في أفغانستان. كذلك لم تُعرض بعض المعلومات إلا في مرحلة الاستئناف، أي أنها لم تكن معروفة لدى دائرة الهجرة وقت اتخاذ قرار اللجوء الأول.